

أمر عدد 2270 لسنة 2009 مؤرخ في 31 جويلية 2009 يتعلق بالمصادقة على اتفاقية إسناد إجازة لإقامة و استغلال شبكة عمومية للاتصالات لتوفير خدمات الاتصالات القارة و خدمات الاتصالات الجواله من الجيل الثاني و الجيل الثالث.

إن رئيس الجمهورية،

باقتراح من وزير تكنولوجيايات الاتصال،

بعد الاطلاع على مجلة التحكيم الصادرة بالقانون عدد 42 لسنة 1993 المؤرخ في 26 أفريل 1993،

و على مجلة الاتصالات الصادرة بالقانون عدد 1 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، كما تم تنقيحها و إتمامها بالقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 و القانون عدد 1 لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008،

و على الأمر عدد 830 لسنة 2001 المؤرخ في 14 أفريل 2001 المتعلق بالمصادقة على الأجهزة الطرفية للاتصالات و الأجهزة الطرفية الراديوية، كما تم تنقيحه و إتمامه بالأمر عدد 1666 لسنة 2003 المؤرخ في 4 أوت 2003،

و على الأمر عدد 831 لسنة 2001 المؤرخ في 14 أفريل 2001 المتعلق بالشروط العامة للربط البيني و طريقة تحديد التعريفات، كما تم إتمامه بالأمر عدد 3025 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008،

و على الأمر عدد 832 لسنة 2001 المؤرخ في 14 أفريل 2001 المتعلق بضبط شروط و إجراءات الانتفاع بحقوق الارتفاق الضرورية لإقامة و تشغيل الشبكات العمومية للاتصالات،

و على الأمر عدد 1991 لسنة 2005 المؤرخ في 11 جويلية 2005 المتعلق بدراسة المؤثرات على المحيط و بضبط أصناف الوحدات الخاضعة لدراسة المؤثرات على المحيط و بضبط أصناف الوحدات الخاضعة لدراسة المؤثرات على المحيط و أصناف الوحدات الخاضعة لكراسات الشروط،

و على الأمر عدد 2638 لسنة 2008 المؤرخ في 21 جويلية 2008 المتعلق بضبط شروط توفير خدمات الهاتف عبر بروتوكول الأنترنت،

و على الأمر عدد 2639 لسنة 2008 المؤرخ في 21 جويلية 2008 المتعلق بضبط شروط و إجراءات توريد و تسويق وسائل خدمات التشفير عبر شبكات الاتصالات،

و على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات و شبكات النفاذ،

و على الأمر عدد 283 لسنة 2009 المؤرخ 2 فيفري 2009 المتعلق بضبط شروط و إجراءات إسناد إجازة لإقامة و استغلال شبكة عمومية للاتصالات لتوفير خدمات الاتصالات القارة و خدمات الاتصالات الجواله من الجيل الثاني و الجيل الثالث،

و على رأي وزير التنمية و التعاون الدولي ووزير المالية،

و على رأي المحكمة الإدارية،

يصدر الأمر الآتي نصه:

الفصل الأول – تمت المصادقة على اتفاقية إسناد إجازة لإقامة و استغلال شبكة عمومية للاتصالات لتوفير خدمات الاتصالات القارة و خدمات الاتصالات الجواله من الجيل الثاني و الجيل الثالث على كامل تراب الجمهورية التونسية الموقع عليها بتاريخ 13 جويلية 2009 بين الدولة التونسية و شركة "ديفونا للاتصالات" و الملحقة بهذا الأمر.

الفصل 2 – تدخل هذه الاتفاقية حيز التطبيق ابتداء من تاريخ نشر هذا الأمر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

الفصل 3 – وزير تكنولوجيات الاتصال ووزير التنمية و التعاون الدولي و وزير المالية مكلفون، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 31 جويلية 2009.

زين العابدين بن علي